

لـ  
الـ  
ـ



عستان نی: 2014/12/11

الرقم: 374/دأس/13/121

# السادة هيئة الأوراق المالية المعترضين

## عمان - الأردن

شُعْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَيَعْدُ ،

نرفق لكم طيه للبيان الصادر عن البنك العربي حول القرار الإداري الصادر عن محكمة مقاطعة الشرقية لمدينة نيويورك بتاريخ 10/12/2014 بخصوص القضية العقائد ضد البنك في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتحصلوا بقبول ذلك الاحترام،



هيئة الأوراق المالية  
الدائرة الإدارية، الديوان  
١١ كازنر ٢٠١٤

439

أصدر البنك العربي البيان التالي تعقيباً على القرار الإجرائي الإداري الذي أصدره قاضي محكمة المقاطعة الشرقية في مدينة نيويورك يوم الأربعاء 10/12/2014 بخصوص تحديد تاريخ 18/5/2015 كموعد للبدء بإجراءات المحاكمة الخاصة بتقدير التعويضات لعدة/عنة من المدعين في ثلاثة حوادث ضمن قضية لندى:

إن قرار قاضي محكمة المقاطعة الصادر يوم أمس الأربعاء، والذي كان متوقعاً، بخصوص تحديد موعد للبدء بإجراءات المحاكمة الخاصة بتقدير التعويضات لعدة/عنة من المدعين (17 مدعياً) في ثلاثة حوادث ضمن القضية المدنية المقامة ضد البنك (قضية لندى) هو قرار اجرائي اداري، وقد جاء خلافاً لما طلبه محامو المدعين بالسير بإجراءات تحديد التعويضات لجميع المدعين والبالغ عددهم حوالي 300 مدعى، حيث سيتوجب هذا القرار للبنك متابعة عملية الاستئناف الأصلي وفقاً للمتطلبات والإجراءات القانونية المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتطلب صدور قرار من المحكمة متضمناً تقديرات لقيمة التعويضات لبعض المدعين ليتمكنى على ضوء هذا القرار تقديم الاستئناف الأصلي أمام محكمة الاستئناف المختصة.

وفي سياق متصل، أوضح البيان أن البنك العربي ينتظر حالياً قرار من قاضي محكمة المقاطعة بخصوص طلب البنك المقدم له بتاريخ 5/11/2014 للتصديق على قرار هيئة المحلفين الذي صدر بتاريخ 22/9/2014، حيث سيقوم البنك، على ضوء قرار القاضي بهذا الشأن، بمتابعة اجراءات الاستئناف الاداري لدى محكمة الاستئناف المختصة خلال فترة قريبة.

وأكّد البيان على قناعة البنك العربي بقوة وسلامة موقفه خلال مرحلة الاستئناف، مشيراً إلى أن الحكومة الأمريكية من خلال المذكرة التي قدمها المحامي العام الأمريكي للمحكمة العليا الأمريكية بتاريخ 23/5/2014 كانت قد أشارت إلى مجموعة من الأخطاء فيما يتعلق بالعقوبات الاجرائية التي فرضتها محكمة المقاطعة وأثرت بدورها على سير المحاكمة، حيث سيشكل هذا إحدى النقاط الرئيسية التي سيرتكز عليها البنك في استئنافه. هذا وقد أشارت الحكومة الأمريكية من خلال نفس المذكرة بالدور الذي يلعبه البنك العربي ووصيفته بأنه شريك فعال في جهود منع تمويل الإرهاب.

ومن الجدير بالذكر هنا أن البنك العربي ملتزم بتطبيق أعلى معايير النزاهة في سلوكه وعملياته المصرافية للمحافظة على مكانته الريادية في القطاع المصرفي سواء في المنطقة أو خارجها، حيث يقوم البنك بتوظيف نظام الامتثال لديه بصورة فعالة التزاماً منه بالمتطلبات الرقابية في ممارسة أعماله، كما أن البنك كان ولا يزال يقوم بدور حيوي في منطقة الشرق الأوسط من خلال مساعيـه الفاعلة في دعم التنمية الاقتصادية، وتقديم الخدمات المصرافية الحديثة.